سلسلة الدروس (٢١)

شرح

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تأليف

خالد بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ رحمه الله تعالى

للشيخة

أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي

حفظها الله تعالى

الدعوة

١٤٤٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

❐أسئلة وأجوبة الدرس (٢٠-٢١)❐

١. قوله تَعَالَى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ الجار والمجرور في الموضع الأول والثاني؟

الأول متعلق بالفعل خرج، والثاني متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الفعل خرج.

٢. ما حكم الجار والمجرور بعد النكرة أو معرفة؟

إن وقع بعد نكرة محضة فصفة. وإن وقع بعد نكرة غير محضة يحتمل الأمرين: الوصفية، والحالية. وإذا وقع بعد معرفة محضة فحال. وإن وقع بعد معرفة غير محضة يحتمل الأمرين الوصفية والحالية.

٣. قوله في قوله تَعَالَى: ﴿فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، [أَيْ: (مُتَزَيِّنًا)] عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى، وَ(كَائِنًا فِي زِينَتِهِ) عَلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ ما مراده بهذا؟

أي: توضيح المعنى، فهذا من باب التفسير. أما ((كَائِنًا فِي زِينَتِهِ) هذا على تفسير الإعراب، إذ الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال تقديره: كائنًا.

٤. متى يكون الجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوبًا؟

إذا كان الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أَوْ خَبَرًا لِمُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ حَالًا لِذِي حَالٍ.

٥. ما هي النكرة المحضة، والمعرفة المحضة؟

النكرة المحضة: هي التي لم تخصص بشيء. المعرفة المحضة: هي الخالية من شائبة التنكير.

٦. هل يقدر في هذه الأشياء إذا وقع الجار والمجرور صفة أو حالًا أو خبرًا أو صلة هل يكون المحذوف وجوبًا اسمًا أو فعلًا؟

جواز الأمرين في الصفة والخبر والحال: التعلق بوصف، أو فعل، والأكثرون كما في «مغني اللبيب»(٥٨٤) على التقدير بفعل. أما إذا كان صلة فيقدر فعلًا اتفاقًا؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والوصف مع الفاعل في حكم المفرد.

٧. ما هو الأصل الصفة والحال والخبر؟

الإفراد.

٨. وهل الأصل في الإعمال للأفعال أو الأسماء؟

للأفعال.

٩. ماذا يسمى الجار والمجرور فيما وقع صفة أو حالًا أو خبرًا أو صلة إذا تعلق بمحذوف وجوبًا؟

يسمى بالظَّرْفِ المُسْتَقَرِّ؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ.

١٠. ما الظرف اللُّغْوي؟

هو الذي ذكر عامله أو حذف جوازًا؛ لوجود قرينة تدل عليه.

١١. لماذا سمي ظرفًا لغْويًّا؟

لإلغاء الضمير فيه.

١٢. قوله تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الجار والمجرور في الموضعين متعلق بماذا؟

الأول: متعلق بمحذوف خبر مقدم، والثاني: متعلق بمحذوف صلة.

١٣. ما حكم المرفوع بعد الجار والمجرور الذي اعتمد على نفي أو استفهام؟ يجوز أن يكون فاعلًا سد مسد الخبر، ويجوز فيه أن يكون مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله خبر مقدم.

١٤. أيهما أرجح عند ابن مالك رفعه على أنه فاعل أو على أنه مبتدأ مؤخر؟

على أنه فاعلٌ؛ عملًا بالأصل وهو عدم التقديم والتأخير، فإذا كان مبتدأ مؤخرًا فيكون خلاف الأصل.

١٥. ما قول النحويين في المرفوع بعد الجار والمجرور هل يشترط الاعتماد على نفي أو استفهام؟

البصريون عدا الأخفش عندهم فيه وجه واحد وهو المبتدأ، وأما الكوفيون والأخفش فلا يشترطون الاعتماد؛ فلذا يجيزون وجهين أن يعرف فاعلًا، أو مبتدأ مؤخر.

١٦. قوله تَعَالَى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ ما إعراب (أَرْضًا)؟

ظرف مكان متعلق بالفعل (اطْرَحُوهُ).

١٧. هل يلزم في الجار والمجرور والظرف التعلق بفعل أو بما في معناه؟

نعم؛ لأنه لا يكتمل المعنى إلا بذلك.

١٨. وما هو المقصود بمعنى الفعل؟

أن يكون اسم فاعل، أو اسم تفضيل، أو صفة المشبهة، أو أمثلة المبالغة، واسم الفعل.

١٩. في قوله تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ بماذا متعلق الظرف؟

متعلق بمحذوف خبر للركب.

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس (٢٢)

متن «الإعراب عن قواعد الإعراب»

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بنِ أحمَدَ بنِ عَبدِ الله بنِ هِشَامٍ رحمه الله:

البَابُ الثَّالِثُ: فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ.

وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا: (قَطُّ) بِفَتْحِ الْقَافِ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى فِيهِنَّ، وَهِيَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، تَقُولُ: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ)، وَقَوْلُ العَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ.

الثَّانِي: (عَوضُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَسُمِّيَ الزَّمَانُ عوضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، أَوْ لِأَنَّهُ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ فِي زَعْمِهِمْ، تَقُولُ: (لَا أَفْعَلُهُ عَوضُ)، فَإِنْ أَضَفْتَهُ نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: (عَوضَ العَائِضِينَ) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرَ الدَّاهِرِينَ).

وَكَذَلِكَ (أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

الثَّالِثُ: (أَجَلْ) بِسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ، يُقَالُ: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ: (أَجَلْ)، أَيْ: صَدَقْتَ.

الرَّابِعُ: (بَلَى)، وَهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ المَنْفِيِّ مُجَرَّدًا كَانَ النَّفْيِ، نَحْوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾، أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾، أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا.

بسم الله الرحمن الرحيم

دروس «موصل الطلاب إلى شرح قواعد الإعراب»

قال الشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي رحمه الله:

[البَابُ الثَّالِثُ[١] فِي تَفْسِيرِ[٢] كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ]، يَكْثُرُ فِي الكَلَامِ دَوْرُهَا، وَيَقْبُحُ بِالمُعْرِبِ جَهْلُهَا.

[وَهِيَ عِشْرُونَ]، بَلِ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ [كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ]، عَدَدُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ.

أَحَدُهَا: أَيْ: الْأَنْوَاعِ: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ[٣] لَا غَيْرُ[٤]،

---

(١) أي: من الأبواب الأربعة.

(٢) قال الكافيجي رحمه الله في «شرح قواعد الإعراب»(٢٦٣): من جهة هيئاتها ومعانيها ووجوه استعمالاتها.

(٣) أي: استعمل على وجه واحد. قاله الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب»(٢٦٥).

(٤) (غير) مبني على الضم، وحذف المضاف إليه مع نية معناه، وهذا كـ(قبل، وبعد) إذا حذف المضاف إليه ونُوِيَ معناه.

قال ابن مالك رحمه الله في «الألفية»:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا... لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

واستعمال (غير) في الجحد-وهو النفي-عند ابن هشام وجماعة لا يحذف ما أضيف إليه، قال ابن هشام في «شرح شذور الذهب»(١٣٨): وَلَا يجوز حذف مَا أضيفت إِلَيْهِ (غير) إِلَّا بعد (لَيْسَ) فَقَط كَمَا مثلنَا، وَأما مَا يَقع فِي عِبَارَات الْعلمَاء من قَوْلهم: (لَا غير) فَلم تتَكَلَّم بِهِ

[وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: (قَطُّ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى (٥) فِيهِنَّ]، وَهِيَ اللُّغَةُ الْأُولَى.

وَالثَّانِيَةُ: فَتْحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَالثَّالِثَةُ: إِتْبَاعُ الْقَافِ لِلطَّاءِ فِي الضَّمِّ.

وَالرَّابِعَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ الضَّمِّ.

وَالْخَامِسَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ السُّكُونِ (٦).

الْعَرَب، فإمَّا أَنهم قاسو لَا على (لَيْسَ)، أَو قَالُوا ذَلِك سَهوا عَن شَرط الْمَسْأَلَة. اهـ. (ليس غير)، أما بعد (لا) النافية فلا يجوز (لا غير).

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز قول (لا غير)، وكذلك صاحب «القاموس» الفيرزآبادي، فقد قال ص(٤٥٣): قيلَ: وقولُهُم: (لا غيرُ) لَحْنٌ. ثم تعقبه، وقال: وهو غيرُ جَيِّدٍ؛ لأَنَّهُ مَسْموعٌ في قولِ الشاعِرِ:

جَواباً به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ

وقد احْتَجَّ به ابنُ مالِكٍ في بابِ القَسَمِ من «شَرْحِ التَّسْهِيلِ». اهـ.

وبذلك أيضًا قال الزمخشري وابن الحاجب، كما في «شرح التصريح»(١/٧١٨).

فمن عده لحنًا فقوله محجوج بالسماع، فهذا ورد سماعًا، قول: لا غير، ورد سماعًا.

(٥) الفصحى: تأنيث الأفصح، كفضلى تأنيث الأفضل. قاله الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب»(٢٦٦).

(٦) هذه خمس لغات في هذه الكلمة (قَطُّ، قَطِّ، قُطُّ، قُطُ، قُطْ)، وكل هذه اللغات كما قال الكافيجي رحمه الله في «شرح قواعد الإعراب»(٢٦٦): موصوفة بالفصاحة؛ لخلوها عما يخل بها.

[وَهِيَ] فِي اللُّغَاتِ الْخَمْسِ [ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ](٧).

مُلَازِمٌ لِلنَّفْيِ، [تَقُولُ]: (هَذَا الشَّيْءُ [مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ]) أَيْ: لَمْ يَصْدُرْ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي.

وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْقَطِّ، وَهُوَ الْقَطْعُ (٨).

فَمَعْنَى: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ): مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي؛ لِانْقِطَاعِ الْمَاضِي عَنِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي.

[وَقَوْلُ العَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ]، أَيْ: خَطَأٌ (٩)؛ لِأَنَّهُمُ اسْتَعْمَلُوهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْوَضْعِ وَالاشْتِقَاقِ، وَسَمَّاهُ لَحْنًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ المَعْنَى، يُقَالُ لِلْمُخْطِئِ: لَاحِنٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْدِلُ بِالكَلَامِ عَنِ الصَّوَابِ (١٠).

---

(٧) فهي لنفي الفعل في الماضي، ولا تستعمل للمستقبل، فـ(قط) لا تستعمل مع الفعل المضارع.

(٨) اشتقاق هذه الكلمة من القط وهو القطع، ومنه قط القلم أي: قطعه، لكنه يستعمل في القط عرضًا لا طولًا.

(٩) هنا فسر اللحن بالخطأ، ولم يفسر باللحن الإعرابي.

(١٠) قال الحريري في «درة الغواص في أوهام الخواص»(١٩): وَمن أوهامهم أَيْضا فِي هَذَا الْفَنّ قَوْلهم: (لَا أكلمهُ قطّ)، وَهُوَ من أفحش الْخَطَأ؛ لتعارض مَعَانِيه وتناقض الْكَلَام فِيهِ، وَذَاكَ أَن الْعَرَب تسْتَعْمل لَفْظَة (قطّ) فِيمَا مضى من الزَّمَان، كَمَا تسْتَعْمل لَفْظَة (أبدا) فِيمَا يسْتَقْبل مِنْهُ فَيَقُولُونَ: (مَا كلمته قطّ، وَلَا أكلمهُ أبدا)، وَالْمعْنَى فِي قَوْلهم: مَا كلمته قطّ، أَي: فِيمَا انْقَطع من عمري، لِأَنَّهُ من قططت الشَّيْء، إِذا قطعته، وَمِنْه: قطّ الْقَلَم، أَي قطع طرفه. اهـ.

وقال عبدالقادر بن عمر البغدادي في «خزانة الأدب»(١٢٧/٧): وَاعْترض عَلَيْهِ-أي: على ابن هشام-ابْن جمَاعَة فِي «شرح الْقَوَاعِد» بِأَنَّهُ غير صَحِيح، وغايته اسْتِعْمَال اللَّفْظ فِي غير مَا وضع لَهُ، فَيكون مجَازًا لَا لحنًا. وَجعله من اللّحن عَجِيب؛ إِذْ لَا خلل فِي إعرابه. وَلَيْسَ بشيءٍ؛ لِأَن اللّحن بِمَعْنى مُطلق الْخَطَأ، وهم كثيرا مَا يستعملونه بِهَذَا الْمَعْنى. اهـ.

فهنا هذا البغدادي ينتقد على ابنِ جماعة إنكاره على ابن هشام في تعبيره باللحن؛ لأن اللحن إذا أطلق فالمراد اللحن في الإعراب.

(وَلَيْسَ بشيءٍ لِأَن اللّحن بِمَعْنى مُطلق الْخَطَأ، وهم كثيرا مَا يستعملونه بِهَذَا الْمَعْنى) هكذا انتقد بعضهم هذه العبارة: (لا أفعله قط)، وأن قول العامة لحن؛ لأن اللحن يكون في الإعراب، وليس في الاستعمال. كما قال الجوهري في «الصحاح»(٢١٩٣/٦): اللَحْنُ: الخطأ في الإعراب. اهـ.

وقال الكافيجي ﷺ في «شرح قواعد الإعراب»(٢٦٧): سلمناه-أي: سلمنا هذا الانتقاد-، لكن استعمل ههنا في الخطأ في الاستعمال على سبيل المجاز. اهـ.

واستفدنا: أن (قط) لاستغراق النفي في الزمن الماضي، فيقال: (ما فعلته قط)، قط: ظرف زمان مبني على الضم متعلق بالفعل، ولا يصح في المستقبل، لا يقال: (لا أفعله قط)، ولكن يؤتى بـ(أبدًا): (لا أفعله أبدًا)، وسيأتي أن (أبدًا) للمستقبل.

وإذا قال: (ما فعلته قط) معناه: ما فعلته فيما انقطع من عمري.

فائدة: قد يؤتى بالفاء فيقال مثلًا: (أنا خرجت من المسجد فقط) أي: فحسب. الفاء زائدة؛ لتزيين اللفظ، والفاء في (فقط، فحسْب، فصاعدًا) كل هذه الكلمات الفاء فيها زائدة؛ لتزيين اللفظ.

فائدة أخرى: ذكر ابنُ هشام ﷺ في «مغني اللبيب»(٢٣٢): ثلاثةَ معانٍ لكلمة قط وقال: قطّ على ثَلَاثَة أوجه:

[الثَّانِي(١١)]: (عَوضُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ] وَإِهْمَالِهِ (١٢) وَسُكُونِ ثَانِيهِ [وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ (١٣)] وَإِعْجَامِهِ (١٤)، [وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ] غَالِبًا (١٥).

[وَسُمِّيَ الزَّمَانُ عَوضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى (١٦).

أَوْ لِأَنَّهُ] أَيْ: الزَّمَانَ [يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ فِي زَعْمِهِمْ] الْفَاسِدِ وَاعْتِقَادِهِمُ الْبَاطِلِ(١٧).

أَحدهَا: أَن تكون ظرفَ زمَان لاستغراق مَا مضى، وَهَذِه بِفَتْح الْقَاف وَتَشْديد الطَّاء مَضْمُومَة فِي أفْصح اللُّغَات.

وَالثَّانِي: أَن تكون بِمَعْنى حسب، وَهَذِه مَفْتُوحَة الْقَاف سَاكِنة الطَّاء يُقَال: قطي، وقطك، وقط زيد دِرْهَم، كَمَا يُقَال: حسبي وحسبك وَحسب زيد دِرْهَم، إِلَّا أَنَّهَا مَبْنِيَّة؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَة على حرفين، وَحسب معربة.

وَالثَّالِث: أَن تكون اسْم فعل بِمَعْنى يَكْفِي، فَيُقَال: قطني بنُون الْوِقَايَة، كَمَا يُقَال: يَكْفِينِي. اهـ المراد.

(١١) أي: من الكلمات التي جاءت على وجه واحد.

(١٢) أي: إهماله من النقط.

(١٣) عَوضَ، عَوضُ، عَوضِ.

(١٤) العَجْم: النقط.

(١٥) عكس (قط)، فـ(قط) لاستغراق ما مضى من الزمان، و(عوض) لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالبًا.

(١٦) كلما ذهب منه جزء خلفه عوض عنه.

(١٧) هذه عقيدة أهل الجاهلية أن الزمان هو يتصرف في تقليبه، والله ﷻ يقول: ﴿يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ٤٤﴾ [النور: ٤٤]، ويقول

وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلنَّفْيِ [١٨][تَقُولُ]: (هَذَا الشَّيْءُ [لَا أَفْعَلُهُ عَوضُ]) أَيْ: لَا يَصْدُرُ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ [١٩].

وَهُوَ مَبْنِيٌّ، [فَإِنْ أَضَفْتَهُ] أَعْرَبْتَهُ [٢٠] وَ[نَصَبْتَهُ] عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، [فَقُلْتَ]: (لَا أَفْعَلُهُ [عَوضَ الْعَائِضِينَ) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرَ الدَّاهِرِينَ)].

سُبحَانَهُ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١]، وروى البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ ﷻ: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

(١٨) فلا بد أن يسبق (عوض) نفي مثل (قط) الذي يراد به نفي الفعل في الزمن الماضي.

فإذا قيل: (لا أفعله عوض) أي: لا أفعله أبدًا.

(١٩) هذا زمن (عوض) كما تقدم أنها نفي الفعل في المستقبل عكس (قط) فإنه للزمن الماضي.

(٢٠) نستفيد: أن عوض قد يكون معربًا وقد يكون مبنيًّا، يكون معربًا إذا أضيف (لا أفعله عوض العائضين)، كما يعرب في (لا أفعله دهر الداهرين).

ويكون مبنيًّا إذا لم يضف، نحو: (لا أفعله عوض).

وعلى أي شيء يبنى؟ تقدم أنه مثلث الآخر، فيبنى على الضم والفتح والكسر (عوضَ، عوضُ، عوضِ).

وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ» (٢١) مِنْ أَنَّ (عَوضُ) قَدْ تَرِدُ لِلْمَاضِي فَتَكُونُ بِمَعْنَى (قَطُّ)، وَأُنْشِدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

فَلَمْ أَرَ عَامًا عَوضُ أَكْثَرَ هَالِكًا (٢٢)

[وَكَذَلِكَ] أَيْ: وَمِثْلُ (عَوضُ) فِي اسْتِغْرَاقِ الْمُسْتَقْبَلِ: [(أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ] (٢٣)،

---

(٢١) هذا فيه مثال لمجيء (عوض) للزمن الماضي، ويكون بمعنى (قط)، أي: ولا يكون بمعنى (أبدًا)؛ لأن (أبدًا) للزمن المستقبل، و(قط) للزمن الماضي كما عرفنا، ولكن غالبًا أن (عوض) لاستغراق الزمان المستقبل.

(٢٢) (فَلَمْ) الفاء: على حسب ما قبلها حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (لَمْ) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(أَرَ) فعل مضارع مجزوم بـ(لَمْ) وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الألف)، والفتحة قبله دالة عليه، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أَنَا)، (عَامًا) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، (عَوْضُ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بالفعل (أَرَ)، (أَكْثَرَ) مفعول به ثانٍ لـ(أَرَ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(هَالِكًا) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: أن عوض هنا استعملت للزمن الماضي، وهذا نادر، الغالب فيها أن تستعمل للزمن المستقبل.

(٢٣) (أبدًا) أيضًا للمستقبل مثل: (عوض)، ولا تأتي للماضي لا يقال: (ما كلمته أبدًا)، ولكن يؤتى بـ(قط)، (ما كلمته قط).

إِلَّا أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ وَلَا تُبْنَى [٢٤]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} [النساء: ٥٧] [٢٥].

[الثَّالِثُ]: مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ: [(أَجَلْ) بِسُكُونِ اللَّامِ] وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْجِيمِ، وَيُقَالُ فِيهَا: (بَجَل) بِالْمُوَحَّدَةِ.

[وَهُوَ حَرْفٌ] مَوْضُوعٌ [لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ]، مُثْبَتًا كَانَ الْخَبَرُ أَوْ مَنْفِيًّا [٢٦].

[يُقَالُ] فِي الْإِثْبَاتِ: [(جَاءَ زَيْدٌ) وَ]فِي النَّفْيِ: [(مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ] فِي جَوَابِ كُلٍّ مِنْهُمَا؛ تَصْدِيقًا لِلْمُخْبِرِ: [(أَجَلْ) أَيْ: صَدَقْتَ] [٢٧].

قال العسكري في «الفروق اللغوية»(١/ ٢٧٣): والأبد: عبارَة عَن مُدَّة الزَّمَان الَّتِي لَيْسَ لَهَا حد مَحْدُود، وَهُوَ فِي الْمُسْتَقْبل خلاف (قطّ) فِي الْمَاضِي.

(٢٤) أي: أن (أبدًا) تختلف عن (عوض)، فـ(عوض) يلزم أن يسبقها نفي، وقد تكون معربة وقد تكون مبنية، وأما (أبدًا) فلا يلزم أن تأتي بعد نفي، وهي معربة فلا تكون مبنية، ومن أمثلتها {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}، جاءت (أبدًا) في الإثبات.

(٢٥) (خَالِدِينَ) حال منصوبة وعلامة نصبها الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هُمْ)، و(فِيهَا) في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بـ(في)، والجار والمجرور متعلقان بـ (خَالِدِينَ)، و(أَبَدًا) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره متعلق بـ (خَالِدِينَ).

(٢٦) يقال في التصديق في الموضعين-النفي والإثبات-: أجل.

(٢٧) هذا معنى (أجل) أنها بمعنى: صدقت، وفيها لغة أخرى: (بجل)، أما من حيث المعنى فهي للتصديق.

هَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُغْنِي»: إِنَّهَا كَ(نَعَمْ)، فتكُونُ حَرْفَ تَصْدِيقٍ بَعْدَ الْخَبَرِ، وَوَعْدٍ[٢٨] بَعْدَ الطَّلَبِ[٢٩]، وَإِعْلَامٍ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ، فَتَقَعُ بَعْدَ نَحْوِ: (مَا قَامَ زَيْدٌ) وَ(اضْرِبْ زَيْدًا) وَ(أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟).

وَقَيَّدَ الْمَالَقِيُّ[٣٠] الْخَبَرَ بِالْمُثْبَتِ، وَالطَّلَبَ بِغَيْرِ النَّهْيِ.

وَقِيلَ: لَا تَقَعُ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ.

وَعَنِ الْأَخْفَشِ: هِيَ بَعْدَ الْخَبَرِ أَحْسَنُ مِنْ (نَعَمْ)، وَ(نَعَمْ) بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ أَحْسَنُ مِنْهَا. انْتَهَى.

[الرَّابِعُ] مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ: [(بَلَى)[٣١] وَهُوَ حَرْفٌ] مَوْضُوعٌ [لِإِيجَابِ] الْكَلَامِ

---

(٢٨) المراد بالوعد: مجرد الإخبار بوقوع الفعل، لا مقابل الوعيد. كما في «مختصر الشنواني»(١٣٢).

(٢٩) سواء كان-الطلب-أمرًا، أو نهيًا، أو تخصيصًا، أو عرضًا، أو تمنيًا، أو ترجيًا. كما في «مختصر الشنواني»(١٣٢) أيضًا.

(٣٠) مَالَقَةُ: بفتح اللام والقاف، كلمة عجمية: مدينة بالأندلس. كما في «معجم البلدان»(٥/٤٣).

لكن مع ياء النسبة تكسر القاف.

وعرفنا أن (أجل) حرف موضوع لتصديق الخبر ضد التكذيب، وقيل: حرف جواب بمعنى (نعم).

(٣١) (بلى) أصلي الألف، وقال جماعة الأصل: بل، والألف زائدة، كذا في «مغني اللبيب»(١٥٣).

[المَنْفِيِّ]، أَيْ: لِإِثْبَاتِهِ، فَتَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ وَتُفِيدُ إِبْطَالَهُ (٣٢).

[مُجَرَّدًا كَانَ النَّفْيُ] عَنِ الِاسْتِفْهَامِ، [نَحْوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧](٣٣)].

---

(٣٢) (بلى) حرف جواب لإيجاب الكلام النفي لا محل له من الإعراب، كشأن الحروف أنها مبنية، كما قال ابن مالك رحمه الله:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا... وَالأَصْلُ فى الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

قال الكافيجي رحمه الله في «شرح قواعد الإعراب»(٢٧١): فإذا قال رجل: (ما قام زيد)، فإن أردتَ تصديقَه قلتَ: نعم، وإن أردت تكذيبه قلت: بلى، ولا تقول لمن قال: (قام زيد): بلى؛ لأنه موضعه نعم. اهـ.

ومن هنا نعلم الفرق بين (بلى، ونعم):

(بلى) يؤتى بها بعد النفي، و(نعم) يؤتى بها بعد النفي والإثبات، وسيأتي فيما بعد إن شاء الله الكلام على (نعم)، فـ(نعم) يؤتى بها بعد النفي والإثبات، فبعد النفي مثل إذا قيل: (ما قام زيد)، فيكون تصديقه: نعم، وأما عند تكذيبه فيقال: بلى، أي: بلى قام زيد، ويؤتى بـ (نعم) في الإثبات، نحو: (قام زيد) وتصديقه: نعم، وعند تكذيبه: لا، ولا يقال هنا: بلى؛ لعدم وجود النفي.

(٣٣) (زَعَمَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (الَّذِينَ) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، (كَفَرُوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وجملة (كَفَرُوا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(أَنْ) حرف مصدر ونصب واستقبال مبني على السكون لا محل له من

فَ{بَلَى} هُنَا أَثْبَتَتِ الْبَعْثَ الْمَنْفِيَّ وَأَبْطَلَتِ النَّفْيَ.

أَوْ كَانَ النَّفْيُ [مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ] الحَقِيقِيِّ، نَحْوُ: (أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟) فَيُقَالُ: بَلَى، أَيْ: بَلَى هُوَ قَائِمٌ.

الإعراب، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: (أَنَّهُ)، (لَنْ) حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(يُبْعَثُوا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(لَنْ) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، والألف فارقة: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وجملة (لَنْ يُبْعَثُوا) في محل رفع خبر (أَنَّ) المخففة، والمصدر المؤول من (أَنَّ) وما دخلت عليه سدّ مسدّ مفعولي (زَعَمَ)، و(قُلْ) فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أَنْتَ)، و(بَلَى) حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(وَرَبِّي) الواو: حرف جر وقسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (رَبِّ) اسم مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: (أُقْسِمُ)، و(لَتُبْعَثُنَّ) اللام: واقعة في جواب القسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(تُبْعَثُنَّ) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، واو الجماعة المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والضمة دليل عليها، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، جملة (لَتُبْعَثُنَّ) جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجملة القسم وجوابه (وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ) ومجموع الجواب في محل نصب مقول القول للفعل (قُلْ).

أَوْ التَّوْبِيخِيِّ نَحْوُ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠] (٣٤) أَيْ: بَلَى نَسْمَعُ.

---

(٣٤) (أَمْ) حرف عطف بمعنى (بل)، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(يَحْسَبُونَ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، (أَنَّا) أَنَّ: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (نَا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (أَنَّ)، (لَا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (نَسْمَعُ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نَحْنُ)، وجملة (لَا نَسْمَعُ) في محل رفع خبر (أَنَّ)، والمصدر المؤول من (أَنَّ) واسمها وخبرها سدّ مسدّ مفعولي (يَحْسَبُونَ)، (سِرَّهُمْ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالمضاف، والميم للجمع: حرف مبني على الضم لا محل له من الإعراب، (وَنَجْوَاهُمْ) الواو: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نجْوَى: اسم معطوف على (سِرَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالمضاف، والميم للجمع: حرف مبني على الضم لا محل له من الإعراب، و(بَلَى) حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وفيه همزة محذوفة، قال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير»(٤/٦٤٨): أَيْ: بَلْ أَيَحْسَبُونَ. اهـ.

والنفي في هذه الآية: لا.

أَوْ التَّقْرِيرِيِّ [نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]](٣٥) أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا]، أَجْرَوْا النَّفْيَ مَعَ التَّقْرِيرِ مُجْرَى النَّفْيِ المُجَرَّدِ (٣٦)؛ فَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ قَالُوا: نَعَمْ لَكَفَرُوا (٣٧).

---

(٣٥) (أَلَسْتُ) الهمزة: حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (لَسْتُ) فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم (لَيْسَ)، (بِرَبِّكُمْ) الباء: حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، رَبِّ: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر (لَيْسَ)، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالمضاف، والميم للجمع: حرف مبني على الضم لا محل له من الإعراب، (قَالُوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، جملة (قَالُوا) استئنافية لا محل لها من الإعراب، و(بَلَى) حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والتقدير: بلى أنت ربنا.

(٣٦) النفي المجرد من الاستفهام، والنفي مع التقرير، أي: مع همزة التقرير.

قال ابن هشام في «مغني اللبيب»(٢٦): وَمَعْنَاهُ حملك الْمُخَاطب على الْإِقْرَار وَالِاعْتِرَاف بِأَمْر قد اسْتَقر عِنْده ثُبُوته أَو نَفْيه. اهـ.

وأخرج الهمزة التي للإنكار، فقد يكون الاستفهام للتقرير، وقد يكون للإنكار، فيقال: الاستفهام هنا إنكاري، ويُعرف بالسياق.

(٣٧) في حاشية الشيخ أبي بلال حفظه الله على «موصل الطلاب»(١٦٨): قال السيوطي في «حاشيته على المغني»: لم أقف على سنده عن ابن عباس في شيء من كتب الحديث

وَوَجْهُهُ (٣٨):

والتفاسير المسندة، وإنما هذا شيء قاله علماء النحو من قولهم، كالسيرافي في «كتاب سيبويه»، وشراح «المفصل»، و«الكافية» وغيرهم. اهـ انظر كتاب «السير الحثيث» لمحمود فجال (٢/ ٥٣٢)...

(٣٨) أي: مأخذه ودليله.

فقوله تَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ نفي مع الاستفهام التقريري، فلو أتي بنعم يكون فيه تصديق للنفي وأنه ليس بربهم؛ لأنه يصير المعنى لو قالوا: (نعم) لست ربنا؛ لأن هذا شأن (نعم) أنها للتصديق، مثلًا: (ما جاء زيد) تصديقه أنه لم يأتِ، و(جاء زيد) تصديقه أنه أتى.

وأما بلى فهي للتكذيب وإثبات النفي، فـ(بلى) يؤتى بها للنفي ولإبطال كلام منفي، وتفيد الإثبات، سواء كان هذا النفي مجردًا من الاستفهام كما في سورة التغابن ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾، أو مقرونًا باستفهام: سواء كان الاستفهام حقيقيًا نحو: (أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟)، أو توبيخيًّا نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾، أو تقريريًّا نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾.

وقد يجاب بـ(بلى) في الاستفهام من غير أن يسبق نفي، ومنه ما رواه الإمام البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٢٢١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ، إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ» قَالُوا:

أَنَّ (نَعَمْ) لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ [٣٩].

بَلَى، قَالَ: «أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، ولكن هذا قليل.

(٣٩) انتهينا بفضل الله من الألفاظ التي ذكرها ابن هشام التي جاءت على وجه واحد، وهي: (قط، وعَوضُ، وأبدًا) وهذه أسماء، وحرفان: (أجل، وبلى)، ولكن ابن هشام عدها أربعًا؛ لأنه لم يعد (أبدًا) مستقلًا، بل ردها إلى (عَوضُ)، وأما الشارح فلاحظها مستقلة، فجعل هذا النوع خمسة.

يراجع «حاشية موصل الطلاب»(٤٢٦) للعطار رحمه الله.